الأمم المتحدة

A/HRC/57/36

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

اجتماع الخبراء المعني بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم في جميع الأوساط

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 13/54، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يومي 13 و14 حزيران/يونيه 2024، اجتماع الخبراء المعني بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم في جميع الأوساط.

وسلط الخبراء الضوء على التمييز على أساس السن باعتباره السبب الجذري للعنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم، وناقشوا العنف الهيكلي وقضايا مثل الإدماج الاجتماعي وفجوة البيانات وتقاطعية المسارات وسوء المعاملة في مختلف الأوساط. وتبادل الخبراء الممارسات والتحديات الموجودة على المستويين الوطني والإقليمي ورفعوا توصيات إلى الدول الأعضاء تتعلق بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

* اتُفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 13/54، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد اجتماعاً لخبراء حقوق الإنسان، يكون في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل، وذلك بمشاركة كل من الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، والخبراء الممثلين للدول الأعضاء، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، والآليات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة المجدية والفعلية لكبار السن والمنظمات التي تمثلهم، لمناقشة ووضع توصيات بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم في جميع الأوساط، وإعداد تقرير موجز يتاح بصيغ يسهل الاطلاع عليها، بما في ذلك بلغة سهلة، وصيغة سهلة القراءة، يتضمن استنتاجات الاجتماع وتوصياته، وتقديم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والخمسين.

2- وعُقد اجتماع الخبراء بالكامل عبر الإنترنت يومي 13 و14 حزيران/يونيه 2024، وذلك بسبب قيود أزمة السيولة النقدية التي تعاني منها الأمم المتحدة[1]. وحضر أكثر من 100 مشارك ومشاركة في كل يوم. وضماناً لاطلاع الجميع، أُتيحت خدمات الترجمة بلغة الإشارة الدولية، والعرض النصي بالبث الحي للأفراد ذوي الإعاقة. واسترشد الاجتماع بالممارسات والتجارب الحالية على المستويين الوطني والإقليمي.

ثانياً- موجز المداولات

3- افتتحت الاجتماع نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، ندى الناشف، ورحبت بالاجتماع باعتباره مناقشة في وقتها في ضوء نتائج الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة[2]. وشددت على التحول الديموغرافي واتجاهات التمييز على أساس السن عبر العالم، فضلاً عن انتشار مشكلة التمييز ضد كبار السن وآثارها الخطيرة، بما في ذلك العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم. وسلطت الضوء على التحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها كبيرات السن، وشددت على ضعفهن بسبب التفاوت في الدخل الذي يواكب حياتهن، ومسؤوليات تقديمهن الرعاية وأوجه عدم المساواة الهيكلية، وهي عوامل تفضي في كثير من الأحيان إلى فقرهن وتنشئ حواجز أمام إعمال حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهن، بما في ذلك الصحة والغذاء والسكن. ويقوض الجمع بين الاعتماد على الغير، وطول متوسط العمر المتوقع، والأدوار المترسخة للجنسين أوضاع كبار السن وتجعلهم عرضة للعنف وسوء المعاملة والإهمال. وسلطت نائبة المفوض السامي الضوء على الفجوات الحرجة الكامنة في البيانات، ما يعيق فهماً شاملاً للمشاكل التي يواجهها كبار السن، وتحول دون وضع سياسات فعالة لمعالجتها؛ وتسهم فجوات البيانات هذه في إقصاء كبيرات وكبار السن، ما يجعل جمع البيانات الدقيقة أمراً بالغ الأهمية لتطوير التدخلات والسياسات الوقائية. ودعت إلى اتباع مقاربة مركزة، وشددت على وجود حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فورية، وإلى العمل باقتصاد يستند إلى حقوق الإنسان ويدمج السياسات الاقتصادية والاستثمارات والقرارات التجارية وخيارات المستهلكين ضمن مبادئ حقوق الإنسان.

(1) انظر https://www.ohchr.org/en/events/meetings/2024/expert-meeting-human-rights-obligations-states-regarding-violence-against. ترد قائمة كاملة المتكلمين في اجتماع الخبراء، بما في ذلك سيرهم الذاتية، في الموقع الإلكتروني https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/olderpersons/Speakers-bio-meeting-older-persons-2024.pdf.

(2) A/AC.278/2024/2، الفرع الرابع، المقرر 1/14.

4- وتطرقت الممثلة الدائمة لسلوفينيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، أنيتا بيبان، إلى تحولات المشهد الديموغرافي العالمي، وأشارت إلى أن ما يقرب من 70 في المائة من الأشخاص في العالم النامي يقترب من وضع "المجتمع الخارق"، حيث تزيد نسبة كبيرة من السكان على سن الستين. وسلطت الضوء على تفشي مشكلة التمييز على أساس السن التي تفضي إلى إقصاء الملايين من كبيرات وكبار السن في جميع أنحاء العالم وتنتهك حقوق الإنسان المكفولة لهم. وأعربت عن قلقها إزاء غياب المساءلة عن هذه الانتهاكات التي تتجلى بأشكال مختلفة، بما فيها الانتهاكات الجسدية والنفسية والعاطفية والمالية واللغوية والجنسية. ولفتت السفيرة بيبان الانتباه إلى التمييز المضاعف الذي تعانيه المسنات طوال حياتهن، ويفضي إلى زيادة حدة سوء معاملتهن. وغالباً ما لا يبلغ بالانتهاكات التي أساسها التمييز ضد كبار السن، ويزيد من تفاقمها عدم وجود إطار قانوني قوي يتصدى لها، ما يسمح بحدوثها وإفلات مرتكبيها من العقاب. وأشارت إلى زيادة هذه الانتهاكات بشكل مقلق، وأكدت أنها تنتشر في جميع البلدان والأوساط. ومع تقدم سن السكان عبر العالم، أصبحت هذه القضايا مصدر قلق بالغ. وشددت السفيرة بيبان على الفجوات الكبيرة في الحماية القانونية الحالية لكبار السن، ودعت إلى وضع صك ملزم قانوناً. وحثت جميع الدول الأعضاء على الالتزام بحماية حقوق كبار السن، وشددت على وجود حاجة ملحة لاستجابة دولية منسقة.

5- وأكدت البروفيسورة جاياتي غوش من جامعة ماساتشوستس أمهرست، في ملاحظاتها الافتتاحية، أهمية المناقشات وحسن توقيتها. وركزت في المقام الأول على إعادة النظر في السياسات الاقتصادية لضمان استثمار أفضل لتأمين الحق في الصحة بشكل جدي، وتحسين البنية التحتية لتأمين حياة كريمة لجميع الناس وهم يتقدمون في السن. وسلطت الضوء على الطبيعة المتداخلة للتحديات المرتبطة بالتمييز على أساس السن، وشددت على أهمية النظر الشامل في مختلف السياقات، بما في ذلك وجود نزاعات، والأوضاع الاجتماعية، ووضع الأقليات عند دراسة مدى ضعف كبار السن بين السكان. وفي معرض حديثها عن "طبيعة العمل والعمالة"، ذكرت أن أكثر من 60 في المائة من العاملات والعمال في جميع أنحاء العالم ينشطون في أوساط غير رسمية، بحيث يبلغ هذا الرقم 70 إلى 90 في المائة في بعض البلدان[3]. وأبرزت التحديات التي يواجهها الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص والذين يؤدون عملاً غير مدفوع الأجر في المجتمعات المحلية والسياقات المنزلية، وأكدت أن احتياجاتهم لا تلبى، علماً أنها تزداد حدة مع تقدمهم في السن، وهو ما يسهم في تدهور نوعية حياتهم وتجعلهم عرضة لسوء المعاملة والأذى. ودعت إلى نظام تقاعد شامل، وشددت على أهمية تحصين وتوسيع نطاق المعاشات التقاعدية وحمايتها لضمان معاش كاف حفاظاً على كرامة جميع العاملات والعاملين. ودعت البروفيسورة غوش إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية لإعطاء الأولوية لاقتصاد أساسه حقوق الإنسان.

6- ووضعت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا مالر، إطاراً لسياق مناقشات حلقة العمل. وبدأت حديثها بالقول إنه بالرغم من أن طول العمر إنجاز كبير في عصرنا، إلا أن شخصاً واحداً من كل 6 أشخاص يتعرضون للعنف في سن الشيخوخة، وأن هذا الواقع المعيش ما يزال موضوعاً وعاراً مستوراً. وسلطت الضوء على تقاطعية مسار هذه القضية، وتطرقت بمزيد من التفصيل إلى تجارب النساء ومجتمع الميم، واعترفت بمختلف أشكال سوء المعاملة التي تستشري في المجتمعات، بما في ذلك سوء المعاملة الجسدية والنفسية والعاطفية والمالية والمادية وأشكال خطاب الكراهية. وشددت على أن التقدم في السن مسار متنوع، وأكدت أن ضمان تقدم في السن بنعمة الصحة والحياة الكريمة يتطلب تعاوناً قوياً وشراكات متينة في ظل استمرار وجود فجوات في الإطار الحالي لحقوق الإنسان تسمح باستمرار التمييز على أساس السن والتمييز ضد كبار السن.

(3) انظر https://www.ilo.org/resource/news/more-60-cent-worlds-employed-population-are-informal-economy.

وسلطت الخبيرة المستقلة الضوء على عدة التزامات قانونية حاسمة تقع على عاتق الدول فيما يتعلق بتقدم سن السكان: يجب على الدول ضمان حصول كبار السن على المعلومات، وإذكاء الوعي بشأن التمييز على أساس السن والتمييز ضد كبار السن ومكافحتهما. ويجب عليها ضمان حصول هؤلاء على الخدمات الأساسية ومعالجة شعورهم بالوحدة وتعزيز اندماجهم في المجتمع. ومن الضروري أيضاً ضمان جمع البيانات بشكل مناسب، وحماية الحق في الخصوصية، وضمان عدم التعرض للعنف وسوء المعاملة والإهمال. وإضافة إلى ذلك، يجب على الدول منع سوء المعاملة عبر الإنترنت، وإتاحة الحماية من خطاب الكراهية، وضمان اللجوء إلى القضاء، وضمان خدمات الرعاية والدعم في السجون ومؤسسات الرعاية والمنازل.

7- ونُظم اجتماع في أربعة أجزاء تضمنت حلقات نقاش تفاعلية قدم خلالها 20 خبيراً وخبيرة عروضاً وتفاعلوا مع الحضور بشأن أربعة مواضيع هي: "تحديات التصدي للعنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم"، و"مكافحة التمييز ضد كبار السن والعنف ضدهم وسوء معاملتهم وإهمالهم في الأوساط الخاصة والعامة والمؤسساتية"، و"التصدي للعنف الهيكلي ضد كبار السن خلال الأزمات السياسية والبيئية والمالية"، و"نحو إطار قانوني موحد لحقوق الإنسان المكفولة لكبار السن".

8- وينقسم التقرير إلى ثمانية فروع موضوعية تدمج بين العروض والمناقشات التفاعلية على السواء، ويقدم ملخصاً وتوصيات ملموسة نشأت عن هذه المناقشات.

ألف- التمييز على أساس السن بوصفه سبباً جذرياً للعنف وسوء المعاملة والإهمال

9- أجمع الخبراء على أن التمييز على أساس السن هو السبب الجذري الذي يفضي إلى العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم. فغالباً ما يُعرّف التمييز على أساس السن بأنه قوالب نمطية وتحيزات ضد كبار السن، وأنه يستند إلى تقدمهم في السن، ما يفضي إلى مزيج من الوصم والتمييز. ويتجلى ذلك بأشكال مختلفة، بما في ذلك الحد من استفادتهم من الموارد وإقصائهم اجتماعياً وإيذاؤهم جسدياً ونفسياً.

10- والتمييز على أساس السن متجذر في المواقف الثقافية التي تقلل من قيمة كبار السن وتهمشهم بشكل منهجي. وقد يحدث هذا الأمر من دون وعي وغالباً ما يكون مقبولاً اجتماعياً، وهو ما تعكسه اللغة اليومية المتداولة. فكلمة "مُسن" تحمل دلالات سلبية للغاية ترتبط بالضعف والاعتماد على الغير. وتستخدم الأمم المتحدة مصطلح "كبار السن"[(4)].

11- وأشار الخبراء إلى أن التمييز على أساس السن، وهو تمييز منهجي وهيكلي وفردي على أساس عجز فعلي أو متصور، هو المنظار الذي يُنظر من خلاله إلى كبار السن على أنهم أشد ضعفاً وافتقاراً للأهلية القانونية. وتتجاهل هذه العقلية حقيقة أن كبار السن قادرون على الإسهام بشكل جدي في الاقتصاد وفي المجتمع. وشددت خبيرة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، روزاريو مانالو، على النقاط المذكورة أعلاه من خلال تبادل خبرات وإسهامات أعضاء اللجنة في صنع السياسات العالمية. وأقرت إحدى الرائدات الفكرية والمستشارة المعترف بها دولياً في مجال الإدماج، فرانسيس ويست، أن التمييز على أساس السن موجود أيضاً في القطاع الخاص، واستشهدت بإحصائيات لجنة تكافؤ فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشير إلى أن 15 في المائة من دعاوى التمييز ترتبط بالتمييز على أساس السن[(5)]. وسلط الخبراء الضوء على الضرر الكبير الذي يترتب على افتراض أن كبار السن يفتقرون إلى الأهلية القانونية، وأشاروا إلى أن ذلك يفضي في كثير من الأحيان إلى سحب استقلاليتهم وحقوقهم بطريقة أبوية وحمائية مفرطة. وأكدوا أن مسار التقدم في السن يتسم بتنوع شديد يتمثل في مجموعة واسعة من نقاط الضعف والقدرات والإمكانيات والمهارات بين كبار السن. وبناء على ذلك، ذهبوا إلى القول بأنه يجب على الدول أن تتيح دعماً مناسباً، يُصمم خصيصاً لتلبية مختلف احتياجات كبار السن دعماً لاستقلاليتهم وحقوقهم الفردية.

(4) قرار الجمعية العامة 141/50.

(5) انظر https://www.seniorliving.org/research/age-discrimination-statistics-facts/.

12- وناقش الخبراء عدم وجود توافق في الآراء بشأن تعريفي "سوء معاملة كبار السن" و"الضعف". وأشارت ممثلة الشبكة الدولية لمنع سوء معاملة كبار السن، سيلفيا بيريل-ليفين، إلى أن التعريفات والتصنيفات التي وضعها باحثو الرعاية الصحية والاجتماعية تركز بشكل كبير على العلاقات بين الرعاية الاجتماعية ومقدمي الرعاية الاجتماعية، وتنظر بشكل منهجي إلى كبار السن على أنهم فئة ضعيفة. وسلطت المديرة التنفيذية لمركز منى لقضايا كبار السن والعافية، دينيس إلديمير شيرر، الضوء على أهمية وجود تعريفات خاصة بكل بلد تراعي الخصائص المحلية والثقافية والاجتماعية. وأكدت الباحثة في منظمة العفو الدولية، لورا ميلز، أهمية تعريف "التمييز". وأسهبت الباحثة الأقدم في مجال حقوق كبار السن في منظمة هيومن رايتس ووتش، بريجيت سليب، في موضوع الحاجة إلى ضمان فهم يحترم الحقوق لمفهوم "الكرامة". وشددت على ضرورة احترام استقلالية كبار السن، وإرادتهم وتفضيلاتهم على أساس حمايتهم من العنف وسوء المعاملة.

13- ونظراً لأن التمييز ضد كبار السن متأصل ومتجذر بعمق، يظل كبار السن أنفسهم في كثير أحيان غير واعين بأنهم يتعرضون لسوء المعاملة. وسلطت كل من الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، والسيدة إلديمير شيرر والسيدة سليب الضوء على أهمية التثقيف وإذكاء الوعي في التصدي للتمييز على أساس السن والدفع باتجاه إحداث نقلة نوعية بشأن ذلك. ويجب توعية الدول وصانعي القرار ومقدمي الرعاية وكبار السن أنفسهم بالأخطار والتهديدات المحتملة على كرامة وحقوق الإنسان المكفولة لكبار السن؛ فإذكاء الوعي والاعتراف بالتحديات التي يواجهها كبار السن يسهمان في إعطاء الأولوية لاحتياجاتهم في القانون وفي صنع السياسات. وسلط الخبراء الضوء على الحاجة إلى التثقيف وإذكاء الوعي على مختلف المستويات. فقد يحتاج كبار السن إلى الوعي بحقوقهم الخاصة، بما في ذلك الأمور التي تشكل انتهاكات لتلك الحقوق، وطرق الإبلاغ بها، وكيفية الاطلاع على المعلومات العامة والاجتماعية والقانونية. واقترح الأستاذ في جامعة مار ديل بلاتا الوطنية بالأرجنتين ومدير الدبلوماسية الدولية المعني بظاهرة العمر المديد الجديدة، دييغو برناردييني، استخدام بيداغوجية العمر المديد وسيلة لتثقيف المجتمع، وذلك على أساس مقاربة مشتركة بين الأجيال في التعامل مع التمييز ضد كبار السن من منظور اجتماعي وفردي.

14- وبالرغم من الاعتراف بأن التمييز على أساس السن حاجز كبير يحول دون تمتع كبار السن بحقوق الإنسان المكفولة لهم، يفتقر نظام حقوق الإنسان الحالي إلى إطار محدد لمعالجته. ومن ثم، دعا الخبراء بالإجماع إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً يعترف بحقوق الإنسان المكفولة لكبار السن ويحميها، ويعزز إدماجهم، ويقضي على التحيزات على أساس تقدم السن. ومن شأن هذه المقاربة الشاملة أن تستهدف المواقف التمييزية الكامنة على أساس السن ضد كبار السن، ويعزز تصوراً أكثر شمولاً واحتراماً فيما يتعلق بالتمييز على أساس السن داخل المجتمع في جميع أنحاء العالم.

باء- الإطار القانوني الوطني

15- أشار العديد من الخبراء، لا سيما الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، والبروفيسورة غوش، والسيدة بيريل ليفين، والرئيسة التنفيذية للرابطة الدولية لمساعدة المسنين، شيريان ماثيوز، والسيدة ميلز إلى أن لعدد قليل فقط من البلدان تشريعاتٌ تعالج تحديداً جميع أشكال العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم؛ ولم تصمم التشريعات المتعلقة بكبار السن في العديد من البلدان من منظور حقوق الإنسان. وسلطت البروفيسورة غوش الضوء على أنه حتى في البلدان التي يقودها كبار السن، يوجد نقص ملحوظ في السياسات العامة التي تلبي الاحتياجات الخاصة لكبار السن.

وفي الوقت الراهن، تأتي معظم الضمانات من الالتزامات القانونية التي لا تخص كبار السن، بل من تلك التي تتيح الحماية لغيرهم من الفئات المهمشة؛ ومن ثم، وجب على كبار السن الاعتماد على تقاطع مسار المصالح المتبادلة إن أرادوا التأهل للحماية القانونية. فقد تتيح الحقوق والحماية للبالغين من ذوي الإعاقة مثلاً بعض الحماية من التمييز لكبار السن المصابين بأمراض مزمنة أو لهم إعاقات جسدية أو عقلية، وقد تتيح الصكوك التي تتيح حماية بعينها لحقوق المرأة بعض الحماية من التمييز لكبيرات السن. وبالرغم من أن هذه الحماية والصكوك قد تشمل كبار السن، إلا أنها لا تعالج التمييز على أساس السن وأثره تحديداً، ولا تحمي جميع كبار السن. وأشار مساعد مدير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا، متحدثاً بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالتقدم في السن وحقوق الإنسان لكبار السن التابع للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى أنه وفقاً لدراسة استقصائية أجراها التحالف العالمي في عام 2024، أفاد 71 في المائة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، البالغ عددها 60 مؤسسة وطنية ردت على الدراسة الاستقصائية، بعدم كفاية الحماية القانونية لحقوق كبار السن في بلدانها، وأفاد ما يقرب من 50 في المائة منها بعدم وجود حماية قانونية محددة لكبار السن.

16- وأوضحت المستشارة السابقة لوزارة الشؤون الاجتماعية في فرنسا، أليس كازاغراند، فوائد بعينها تتيحها الحماية القانونية لكبار السن، وتمثلت على ذلك باستخدام قانون فرنسي[6] لحماية كبار السن من العنف وسوء المعاملة والإهمال. فالقانون يعترف بالحاجة إلى مكافحة العنف وسوء المعاملة والإهمال الذي يطال كبار السن بوصفها هدفاً وطنياً، ويحدد في هذا الصدد مسؤوليات الهيئات العمومية المحلية لتلقي الإخطارات المتصلة بسوء المعاملة ومعالجتها. ويتسم القانون بشمولية نطاقه، حيث يتناول العنف وسوء المعاملة والإهمال في الأوساط الخاصة والعامة على السواء، ويشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على السواء أيضاً. وذكرت السيدة كازاغراند أن القانون الدولي أداة قيّمة يمكن أن تحفز عملية وضع السياسات الوطنية بشأن هذه القضية. فهذا القانون يخدم غرضين أساسيين: أولاً، يتيح التطبيق المقارن للقانون نظرة ثاقبة على المبادرات الملهِمة التي توجه البلدان نحو اعتماد سياسات تقدمية؛ وثانياً، يعزز شعور الأمم بأنها تنتمي إلى مجتمع واحد. وأيدت كل من رئيسة اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية التابعة لمجلس أوروبا، السيدة أويف نولان، والسيدة إلدمير شيرر، والأمينة التنفيذية للرصد والتعزيز والتعاون التقني في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ماريا كلاوديا بوليدو، والمسؤول القانوني في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، برونو مينزان، والسيدة بارك الرأي القائل بأن القوانين الوطنية والإقليمية ستستفيد من وضع صك دولي مخصوص.

17- وسلطت عضوة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، لورا نيرينكيندي، وخبراء آخرون الضوء على تعقيدات الحصول على الحماية القانونية، الأمر الذي يحول دون لجوء إلى القضاء كبار السن إلى القضاء في كثير من الأحيان. وحتى في حال وجود حماية قانونية، يتطلب اللجوء إلى القضاء جهداً وموارد كبيرة. ويواجه العديد من كبار السن عوائق بسبب الفقر أو الإعاقة أو العيش في أماكن معزولة، مثل دور الرعاية، حيث الاتصالات والمساعدة القانونية محدودتين. وغالباً ما تستهدف خطط المساعدة القانونية الوطنية مجموعة فرعية ضيقة من الفئات الضعيفة، ومن ثم تدعو الحاجة إلى مراجعتها لمعالجة واقع كبار السن بشكل مناسب. وعلاوة على ذلك، قد لا تشمل تعاريف الضعف المستخدمة للتأهل للحصول على المساعدة القانونية احتياجات كبار السن وأوضاعهم الخاصة، ما يزيد من استبعادهم من الدعم.

18- وأكد العديد من الخبراء الحاجة إلى أن تتبع الجهاتُ المتعددة صاحبة المصلحة مقاربة بشرائح متعددة لأن معالجة حقوق كبار السن تتطلب استجابة حكومية شاملة تدمج التخطيط في مختلف القطاعات،

(6) انظر https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000049385823.

بما في ذلك الصحة والإسكان والضمان الاجتماعي. وأثار الخبراء مسألة التمييز على أساس السن والمواقف المتحيزة ضد كبار السن التي تؤثر على الإرادة السياسية وصنع القرار. وأسهبت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان في حديثها عن انعدام الإرادة السياسية التي تبقي كبار السن في أسفل قائمة الأولويات، وهو ما تبرره الحكومات في كثير من الأحيان بنقص الموارد أو تقاعسها عن استثمار الموارد الضرورية أو المحدودة لتلبية احتياجات كبار السن. وأشارت المديرة الأقدم المعنية بالسياسات العالمية بمدرسة نيوسكول بنيويورك، سافيتري بيسناث، إلى أن التعامل مع ديناميات السلطة داخل الحكومة أمر بالغ الأهمية لأن الوزارات الأكثر نفوذاً، مثل وزارات المالية، يمكن أن تقيد عمل الوزارات التي تركز على قضايا كبار السن. وأبرز معظم الخبراء أن العمل مع المنظمات المحلية والشعبية التي تفهم المعايير الثقافية والمجتمعية والقانونية أمر ضروري لفهم الديناميات الفريدة لكل منطقة. وشجعت السيدة ويست الدول على التفاعل مع القطاع الخاص لوضع إطار عمل أساسه حقوق الإنسان لتعزيز نمو تقوده السياسات، والتعاون بين مبادرات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

جيم- السن والاندماج الاجتماعي

19- سلط الخبراء الضوء على أهمية الإدماج الاجتماعي، والمشاركة الهادفة، والمواطنة المتساوية لكبار السن. وأشارت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان إلى أن الشعور بالوحدة يعرض كبار السن لخطر متزايد من مختلف أشكال الانتهاكات وسوء المعاملة. وأكدت البروفيسورة المساعِدة في قانون الاستدامة بجامعة أمستردام والبروفيسورة المساعِدة في القانون بجامعة فيجي، مارغريتا فيويرينكي- سينغ، قيمة إشراك كبار السن في عملية صنع القرار، لا سيما في سياق أزمة المناخ، حيث أن لهم دوراً رئيسياً في جميع عمليات صنع القرار. وذكرت السيدة نيرينكيندي أن من المهم ضمان إدراج أصوات كبار السن لأنه من الأهمية بمكان دعم حقهم في المشاركة في الحياة العامة، وانتخابهم للمناصب، وتشكيلهم جمعيات، والتعبير عن أنفسهم بحرية. وضربت مثالاً بأوغندا حيث أنشأ البرلمان، اعترافاً منه بأهمية دور كبار السن، خمسة مناصب برلمانية مخصصة لكبار السن، وخصص منصباً حصرياً لامرأة واحدة.

20- وأشار الخبراء إلى أن حصول كبار السن على المعلومات الرقمية وأنماط الحياة الرقمية غالباً ما يكون غير متكافئ إلى حد كبير، سواء كان ذلك بسبب مكان سكنهم، أو مواردهم المالية، أو كفاءتهم الرقمية، أو عدم الاهتمام حقيقة بهذا الأمر. ويمثل التمييز على أساس السن أيضاً حاجزاً أمام اندماجهم رقمياً. ويفضي الاستبعاد الرقمي إلى حرمانهم من حقوق الإنسان المكفولة لهم أو يحول دون إعمال حقوقهم هذه، بما في ذلك التصويت عبر الإنترنت، واللجوء إلى القضاء، والمشاركة في الحوكمة، والاستفادة من الرعاية الصحية. وغالباً ما تقتصر برامج المساعدة الاجتماعية بشكل كبير على استخدام الإنترنت وتطبيقاته، وهو ما يجعل كبار السن في وضع غير موات لأنهم قد يحتاجون إلى المساعدة للعثور على الموارد والحصول عليها وتقديم طلب بشأنها عبر الإنترنت.

21 ولا يستطيع العديد من كبار السن الحصول على المعرفة الكافية والسليمة بالنظام المالي الرقمي. وعلاوة على ذلك، يجعلهم الشعور بالوحدة والعزلة الاجتماعية التي يعانون أكثر عرضة للاعتماد على الأشخاص المحيطين بهم، ما يعرضهم لخطر النصب والاحتيال المالي بشكل أكبر. وأشار مسؤول برنامج الشمول الرقمي في الاتحاد الدولي للاتصالات، لولي غايتان غيريرو، إلى تقرير صدر مؤخراً عن مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ذكر أن الأشخاص الذين يزيد سنهم عن 60 سنة خسروا أموالهم في عمليات احتيال في عام 2023 أكثر من العام الذي سبقه. فقد سُجلت زيادة بنسبة 11٪ في هذا الشكل من أشكال سوء استخدام الإنترنت بلغت 3,4 بلايين دولار[7].

(7) انظر https://www.ic3.gov/Media/PDF/AnnualReport/2023_IC3ElderFrauDr.eport.pdf.

22- وأشار العديد من الخبراء، مثل السيدة غيريرو والسيدة إلدمير شيرر، إلى أنه من الضروري الدعوة إلى سياسات رقمية شاملة، وضمان أن تكون التكنولوجيا في متناول الجميع، وأن يتمتع الأفراد بالمهارات اللازمة لاستخدامها. وشددت السيدة غيريرو على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تكون مبنية على مقتضيات النفاذ الرقمي والتصميم الشامل لإنشاء بيئات ومجتمعات رقمية شاملة وملائمة وفي متناول كبار السن. وقدمت مثالاً على نظم الرصد التي استُخدمت خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في أمريكا اللاتينية، حيث يمكن للأفراد الذين يتعرضون لاعتداءات أو مشاكل أخرى أن يضغطوا ببساطة على زر للاتصال فوراً بالسلطات المحلية والحصول على مساعدتها. فهذا النظام يتيح خطاً مباشراً للدعم المجتمعي، ما يضمن مساعدة سريعة وفعالة. واقترح بعض الخبراء مقاربة مشتركة بين الأجيال للتخفيف من حدة الإقصاء الرقمي، واقترحوا أيضاً أن يساعد الشباب الأجيال الأكبر سناً على تحسين معرفتهم الرقمية. وأشارت السيدة ويست إلى أن القطاع الخاص يبدي أيضاً انفتاحاً على إمكانات كبار السن، واستشهدت في ذلك ببرامج داخل الشركات الكبرى، بما في ذلك شركة بي إم دبليو وآي بي إيم ووكالة ناسا.

دال- العنف وسوء المعاملة والإهمال

23- تقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من 141 مليون شخص في العالم، ممن يزيد سنهم على 60 سنة، يتعرضون للعنف وسوء المعاملة والإهمال[8]. واتفق الخبراء على أن الرقم الفعلي قد يكون أعلى من ذلك بكثير بسبب عدم توافر البيانات. وتبادلت السيدة بارك، في اجتماع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" عُقد في مانيلا في عام 2023 برعاية التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، معلومات تفيد بأن المشاركين خلصوا إلى أن العنف وسوء المعاملة والإهمال مشكلة حرجة على الصعيد العالمي، وأنها تستلزم توجيهات شاملة وواضحة بشأن سبل معالجة هذه المشكلة. وسلطت السيدة إلدمير-شيرر والسيدة بيريل-ليفين والسيد ماثيوز الضوء على قضايا حساسة للغاية تتعلق بسوء معاملة كبار السن في الأوساط الأسرية، وأكدوا أن مختلف أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنساني والاستحواذ المالي، لا يُبلَّغ بها بشكل مناسب وتظل مستورة، وأن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى أن مرتكبيها غالباً ما يكونون من أفراد الأسرة أو مقدمي الرعاية أو غيرهم من الأشخاص الذين قد يعتمد عليهم كبار السن.

24- ولا يبلغ كبار السن في كثير أحيان بسوء المعاملة بسبب خوفهم من الانتقام أو مزيد من العزلة الاجتماعية. وأشارت البروفيسورة غوش والسيدة إلديمير شيرر إلى أن إتاحة الرعاية عملٌ يتطلب مهارات عالية، وشدد خبراء آخرون على أهمية وجود نُظم دعم لمقدمي الرعاية الأسرية درءاً لارتباكهم وضماناً لحصولهم على التدريب والتثقيف المناسبين. وأكدا في الوقت نفسه ضرورة إتاحة تدريب متخصص في مجال رعاية المهنيين من كبار السن، بمن فيهم الممارسون الطبيون وموظفو إنفاذ القانون، الذين غالباً ما يفتقرون إلى الخبرة اللازمة لتحديد سوء المعاملة ومعالجتها بفعالية. وشددت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان على ضرورة تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على التعرف على سوء المعاملة في المجتمعات المحلية وداخل السجون على السواء والتصدي لها. واعتُبرت المقاربات المجتمعية محورية في ذلك، حيث تتيح مساحات آمنة لكبار السن لتبادل خبراتهم، وتمكن هيئات الرصد المحلية من الكشف مبكراً عن سوء المعاملة.

25- واعتُرف على نطاق واسع بأهمية إتاحة الفرصة لكبار السن للجوء إلى القضاء وآليات الإبلاغ. وسلطت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، السيدة إلديمير شيرر، وآخرون الضوء على انتشار سوء المعاملة في مرافق الرعاية والدعم المؤسساتي عبر العالم. وكشفت جائحة كوفيد-19 كذلك عن زيادة خطر سوء المعاملة والإهمال التي يواجهها كبار السن في مرافق الرعاية طويلة الأجل وغيرها من المؤسسات.

(8) انظر https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/abuse-of-older-people.

26- وسُلط الضوء على النقاط التالية التي قد تؤثر في القرارات المتعلقة بوقت ومكان وكيفية دخول كبار السن إلى مرافق الرعاية والدعم.

27- أكدت السيدة بيريل-ليفين أن كبار السن يصبحون في موقف ضعف عندما يسلبون استقلاليتهم. وعندما يتولى أولادهم أو ممثلو الأسرة الوصاية عليهم، يحد ذلك في الغالب من أهلية كبار السن القانونية واستقلاليتهم، وهو ما يعزز القوالب النمطية بشأنهم ويفضي إلى سوء معاملتهم. وتتطلب هذه القضية المعقدة والحساسة مناقشة مستفيضة لتحقيق التوازن بين استقلالية كبار السن واحترام كرامتهم وحقوقهم. ويجب مواءمة التشريعات مع قوانين حقوق الإنسان لمعالجة هذه الشواغل بشكل مناسب.

28- وسلط العديد من الخبراء الضوء على أن التدخلات الفعالة في مجال الصحة العامة والخدمات الاجتماعية لكبار السن يعوقها عدم إدماج مبادئ حقوق الإنسان في أطر السياسات وتنفيذها. ويتيح الإطار القانوني الحالي حماية غير مناسبة للحقوق الخاصة بكبار السن، ما يسمح بسوء معاملتهم وانتهاك حقوقهم. واستشهدت السيدة سليب بالإطار القانوني الوطني لأستراليا مثالاً على ذلك. فأستراليا بصدد وضع قانون جديد لرعاية كبار السن لحماية حقوقهم للاستفادة من خدمات الرعاية المتاحة لهم. ومع ذلك، لم يحظر مشروع القانون هذا المثبطات الكيميائية إذ يجيز استخدامها صراحة. ويؤكد هذا الأمر أن الحاجة ماسة للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان التي تتصدى لجميع أشكال العنف ضد كبار السن، بما يضمن عدم سن الدول تشريعات تجيز سوء المعاملة هذه.

29- وأشار الخبراء، مثل السيدة بيسناث والبروفيسورة غوش، إلى ضعف اهتمام السياسات بنظم الرعاية والدعم لكبار السن. وأشارت السيدة بيسناث إلى أن الإنفاق العام في معظم البلدان غير كاف لتغطية الطلب المتزايد على الرعاية طويلة الأجل. فقد بلغ متوسط إنفاق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثلاً 1,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 1,7 في المائة في عام 2017[9]. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، أفضى عدم كفاية التمويل إلى عدم تقدير قيمة العاملين في مجال الرعاية والدعم، وضعف أجورهم، وعدم تدريبهم بشكل مناسب، وهو ما يعني في كثير من الأحيان أنهم يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية. وفي البلدان ذات الدخل المرتفع، تغلب على مجال الرعاية نساءٌ من غير الأشخاص البيض أو مهاجراتٌ يواجهن أشكالاً متعددة ومستمرة من التمييز، بما في ذلك تدني أجورهن ونقص المزايا الممنوحة لهن.

30- ولمعالجة هذه القضايا، ينبغي الاستثمار بشكل كبير في الرعاية الصحية وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي. وهذا الاستثمار أمر بالغ الأهمية لتحسين ظروف جميع مقدمي الرعاية والمستفيدين منها. وسلط الخبراء الضوء على عدم كفاية التمويل الحالي، وشددوا على الحاجة إلى استثمارات ضخمة جديدة لضمان أن يعيش كبار السن حياة كريمة.

31- وأثارت السيدة إلدمير-شيرر مسألة حق مقدمي الرعاية في الخصوصية. وأشارت إلى أن الكاميرات المخصصة لرصد الانتهاكات المحتملة ما فتئت تُركَّب في الغرف لتصوير مقدمي الرعاية من دون موافقتهم المستنيرة، وهو ما يعتبرونه في الغالب انتهاكاً لخصوصيتهم. وأثارت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان وخبراء آخرون شواغل بشأن الحق في الخصوصية لكل من مقدمي الرعاية والمستفيدين منها.

(9) انظر https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2023/01/2023wsr-chapter5.pdf.

هاء- تقاطعية المسار

32- أكد جميع الخبراء أهمية مراعاة تقاطعية تنوع التقدم في السن ومساره. وسلطوا الضوء على أن فهم كيفية تقاطع مسار مختلف العوامل مع نقاط الضعف المرتبطة بالسن أمرٌ بالغ الأهمية عند مناقشة حقوق كبار السن ورفاههم وحمايتهم. وأشارت السيدة نيرينكيندي والعديد من الخبراء الآخرين إلى أن العنف ضد كبيرات السن يتطلب اهتماماً خاصاً، حيث أن العنف الجنساني ضدهن يمثل تقاطعات فريدة ويتطلب علاجاً متخصصاً. فكبيرات السن معرضات للخطر بشكل خاص بسبب الأثر التراكمي للممارسات التمييزية التي تواجهها النساء طوال حياتهن. فغالباً ما يعشن الفقر ويواجهن صعوبات في الحصول على حقوق الإنسان الأساسية ذات الصلة بالحق في الصحة والغذاء والسكن بسبب استمرار تفاوت دخلهن طوال حياتهن، ومسؤوليات تقديمهن الرعاية. وتشير التقديرات إلى أن 4,1 بلايين شخص في جميع أنحاء العالم لا يحصلون على استحقاقاتهم، أغلبهم من كبيرات السن اللائي لا يتمتعن بالحماية في المنطقة الأفريقية[10]. وعدم كفاية الدخل، وطول المتوسط المتوقع لأعمارهن، والأدوار التقليدية الراسخة لكلا الجنسين، تجعل كبيرات لسن أشد ضعفاً ومن ثم أكثر عرضة لأشكال متعددة من سوء المعاملة والعنف والإهمال.

33- وتفضي الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية والتقاليد المترسخة في المجتمع، ومن ثم في القانون، إلى تضخيم التمييز المنهجي ضد النساء. فالعديد من كبيرات السن يعانين يومياً من الإيذاء وسوء المعاملة. وسلطت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، السيدة بيريل-ليفين، والبروفيسورة غوش، والسيد ماثيوز الضوء على ضرورة زيادة الاهتمام بحالة كبيرات السن. واتفقت السيدة نيرينكيندي والسيدة بيريل-ليفين وغيرهما من الخبراء على أن كبيرات السن، لا سيما الأرامل، غالباً ما يتعرضن في بعض المجتمعات للعنف الشديد والهجر. وإضافة إلى ذلك، تحرم الممارسات التقليدية الضارة، فيما يشبه مطاردة الساحرات التي يمكن أن تفضي إلى العنف والموت حتى، كبيرات السن من أراضيهن وممتلكاتهن وميراثهن. وغالباً ما يكون الدافع وراء هذا العنف هو التصرف في أموالهن والاستحواذ عليها.

34- وتضمنت المشاكل التي حددها الخبراء ما يلي: (أ) طبيعة التحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها كبيرات السن، وتزيد من فقرهن وتضعف صوتهن وتزيد من تعرضهن للعنف الجنسي؛ و(ب) استبعاد كبيرات السن. فقد تخشى كبيرات السن العنف الجنسي الذي يرتكبه أفراد الأسرة ومقدمو الرعاية، أو تكتيكات وضغوط عليهن، من دون أن تتوافر لهن وسيلة لحماية أنفسهن، أو التصدي للجاني، أو اللجوء إلى القضاء وطلب جبر الضرر. وتزداد حدة انعدام سلطة صنع القرار وما يترتب عليها من صمت لاحقاً عندما تُجبر كبيرات السن على النزوح أو الهجرة قسراً أو يتعرضن للأمراض، بما في ذلك كوفيد-19، وهو ما يضخم الأشكال المتعددة البارزة للتمييز.

35- وسلطت السيدة نيرينكيندي الضوء على قضية ميراث الأرامل، حيث تُجبر النساء على الزواج من أشقاء أزواجهن المتوفين، وهي ممارسة ما تزال سائدة في بعض المناطق. وشددت على أن العديد من القوانين والممارسات القائمة تؤثر سلباً على حقوق النساء في السكن والملكية، ودعت من ثم إلى إلغائها. وشددت أيضاً على أهمية وجود أطر تشريعية تتناول حق كبيرات السن في السكن بشكل ملائم. ويجب إعطاء الأولوية لحماية كبيرات السن من الإخلاء القسري والتشرد، سواء من قِبل أفراد أسرهن أو القطاع الخاص أو الحكومي.

36- وسلط بعض الخبراء، لا سيما البروفيسور برناردیني والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، الضوء على التحديات التي يواجهها كبار السن من مجتمع الميم. ولا يستطيع العديد منهم العودة إلى أسرهم بعد اكتشاف ميولهم الجنسية، ما يفضي إلى عزلتهم أو حاجتهم إلى التستر على هوياتهم بالكامل. فمن دون الدعم الذي تقدمه الدولة، لربما أصبحوا معزولين تماماً أكثر من كبار السن غير المثليين.

(10) A/HRC/53/39، الفقرة 44.

وتشير الأبحاث إلى وجود تفاوتات صحية كبيرة بين كبار السن من مجتمع الميم وأقرانهم من غير هذا المجتمع، بما في ذلك انخفاض فرص حصولهم على الرعاية الصحية والآثار السلبية الناجمة عن الوصم والتهميش. وتُظهر البيانات الواردة من كندا والولايات المتحدة أن كبار السن من مجتمع الميم يشعرون بالقلق إزاء عزلتهم ومستوى دخلهم المادي واستفادتهم من الرعاية الصحية، وهم أكثر عرضة للعيش بمفردهم، وانعزالهم عن المجتمع، وتفادي إيداعهم رهن الرعاية طويلة الأجل. ويؤثر الوصم والتمييز سلباً على صحة الأشخاص من مجتمع الميم ومتوسط عمرهم المتوقع؛ وتظهر الأبحاث التي أجرتها جامعة هارفارد أن الأقليات الجنسية في المناطق التي ترتفع فيها نسبة التحيز ضد المثليين أن متوسط العمر المتوقع لها ينخفض 12 سنة في المتوسط مقارنة بالمناطق التي يقل فيها التحيز ضد المثليين، وهو ما سلط الضوء على الأثر الشديد للتحيز والعنف والنيل من كرامتهم[11].

واو- فجوة البيانات

37- اتفق جميع الخبراء على أن عدم وعي الجمهور بالعنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال الذي يطال كبار السن يكرسه غياب البيانات الموثوقة والمصنفة بشكل شامل. فالبيانات أساسية لفهم نطاق وطبيعة القضايا التي تؤثر على كبار السن وإجراء تقييمات جدية للمعايير والممارسات المتصلة بحقوقهم. والبيانات المفصلة والدقيقة ضرورية لوضع تدخلات موجهة وقياس ما تحقق من تقدم في إعمال الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويتطلب تعزيز السياسات القائمة على الأدلة بيانات وتحليلات كمية ونوعية تستند إلى فئات ضمن سياقات محددة مثل السن والجنس والعرق والدخل والثروة ومكان السكن.

38- وأعربت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، والسيدة بارك، والسيدة بيسناث، والسيدة إلدمير-شيرر وآخرون عن قلقهم إزاء الفجوة الكبيرة في البيانات المتاحة للإحاطة بالواقع المعيشي لكبار السن. وأكدوا أن هذه الفجوة تنذر بالخطر، وتدل على إقصاء كبار السن، وتسهم في ذلك. وسلطت المديرة المعنية بحقوق الإنسان بمنبر أوروبا للشيخوخة، نينا جورجانتزي، الضوء على أن المنظمات غير الحكومية أبلغت بعدم وجود إحصاءات وطنية بشأن سوء معاملة كبار السن، ما يجعل من الصعب الدعوة إلى وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة. وبينما تحاول المنظمات غير الحكومية سد فجوات البيانات، غالباً ما تنطلق جهودها من أسس غير علمية وغير مكتملة، ما يبرز الحاجة إلى بيانات وطنية شاملة. وتؤثر منهجية البحث أيضاً على جمع البيانات. ففي العديد من البلدان مثلاً، غالباً ما تتوقف بيانات الاستقصاءات بشأن العنف ضد النساء وصحة عموم السكان في كثير من البلدان عند سن 49 سنة، ما يحد من فهم التجارب التي تعيشها كبيرات السن. وتفتقر الاستقصاءات الديمغرافية والصحية واستقصاءات العنف إلى بيانات محددة عن كبار السن، ينتج عنها ضياع فرص استكشاف أهم الارتباطات بشأن هذه الفئة العمرية ودراستها والاستجابة لها.

39- وفي سياق حالات الطوارئ الإنسانية، سلط السيد ماثيوز الضوء على أن عدم وجود بيانات دقيقة ومناسبة عن كبار السن يزيد من التحدي الذي يواجه مقدمي المساعدة الإنسانية عند تخطيطهم قرارات الاستجابة والإنقاذ.

(11) انظر https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/28160894/؛ https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/23830012/؛ و https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3682466/.

40- وشـــدد الخبراء على أنه يجب على الدول ضـــمان جمع بيانات كافية، والعمل على حماية حق كبار السن في احترام خصوصيتهم؛ ودعوا إلى إجراء بحوث تشاركية كمية ونوعية تشمل التحديات التي يواجهها كبار السن الذين يعانون إعاقات إدراكية أو غيرها من الإعاقات. وسلطت السيدة بيسناث الضوء على دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في دعم المكاتب الإحصائية الوطنية عند جمعها البيانات المصنفة عمرياً لتحديد ورصد تمتع كبار السن بحقوق الإنسان المكفولة لهم. وسلط الخبراء الضوء على أن نقص الوعي أو الوصم أو الخوف من الانتقام وعدم اللجوء إلى العدالة ونظم الإبلاغ تفضي جميعها إلى ضعف الإبلاغ. وشددت السيدة جورجانتزي والسيدة بارك على ضرورة إنشاء إطار قانوني أوسع نطاقاً يغطي جميع جوانب حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن، وذلك بالتركيز على التمييز على أساس السن، وعلى جميع أشكال العنف الناشئة وغيرها من أشكال الأذى ضد كبار السن دعماً لجمع شامل للبيانات.

زاي- الاتفاقيات والأحكام الإقليمية

41- بُذلت جهود على الصعيد الإقليمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن. وتبادل الخبراء خبراتهم في وضع الاتفاقيات والأحكام الإقليمية ورصدها واستكشاف آثارها وأوجه القصور الكامنة فيها.

42- وأشارت البروفيسورة نولان إلى المادة 23 من الميثاق الاجتماعي الأوروبي[12]، وهو معيار قائم لحقوق الإنسان يركز تحديداً على حقوق كبار السن، وترصده اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية من خلال إجراءات الإبلاغ الحكومي والشكاوى الجماعية، وسلطت الضوء على الأحكام التفصيلية للميثاق، التي تركز على التزامات الدول بضمان بقاء كبار السن أعضاء كاملي العضوية في المجتمع، وأن يعيشوا حياة كريمة، ويشـــاركوا بفعالية في الحياة العامة والاجتماعية والثقافية. فالمادة 23 من الميثاق، التي تلزم الدول باعتماد تدابير تجيز لكبار السن باختيار نمط حياتهم بحرية والعيش حياة مستقلة في محيط مألوف طالما رغبوا في ذلك، أثرت بشكل كبير في الحماية القانونية لحقوق كبار السن وفي تعزيزها داخل أوروبا. وشدّدت البروفيسورة نولان على أهمية وضع تعريف أساسه حقوق الإنسان لـــمفهوم "التمييز على أساس السن" ورسم إطار لـ "العيش المستقل" أساسه تنوع الوقائع، ودعت إلى دمج العنصرين باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من صك دولي شامل.

43- وفيما يتعلق بالإطار القانوني الأوروبي، استندت السيدة سليب إلى توصية مجلس أوروبا لعام 2014 بشأن تعزيز حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن[13]، وأشارت إلى أن التوصية من باب الاستشارة وليست ملزمة قانوناً. وحتى عندما توجد أحكام محددة لحقوق كبار الســـن، فإنها لا تكون دائماً شـــاملة، وغالباً ما تفشل في معالجة القضايا الملحة التي نوقشت في اجتماع الخبراء. وتوجد فجوة ضخمة في وضع معايير مخصصة بشكل صريح للتصدي للعنف وسوء المعاملة والإهمال والمخاوف المتصلة بالعمر. وذكرت السيدة سليب أيضاً أن التزامات حقوق الإنسان، التي تشمل تقديم الدعم للضحايا والناجين ومن هُم عرضة لخطر العنف، منصوصٌ عليها بوضوح في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي اتفاقية البلدان الأمريكية وتوصية مجلس أوروبا على المستوى الإقليمي.

44- وفي السياق ذاته، شددت السيدة جورغانتزي على ضرورة وضع سوء معاملة كبار السن في إطار مشكلة هيكلية أوسع نطاقاً لا يوجد بلد حصَّن نفسه منها. وارتأت أن الدول الأوروبية تتأثر أكثر من هذا الوضع، على عكس الاعتقاد السائد. وأشارت في هذا الصدد إلى أن الحظر الحالي على التعذيب وسوء المعاملة غير كاف لمعالجة الطبيعة النظُمية والأسباب الفريدة لسوء معاملة كبار السن على نحو مناسب.

(12) انظر https://rm.coe.int/168007cf93.

(13) انظر https://search.coe.int/cm?i=09000016805c649f.

وفي القانون الأوروبي، لاحظت أن المحاكم تستخدم أحياناً القوالب النمطية المتصلة بالقدرة على العمل لتبرير سن التقاعد الإلزامي. وبالرغم من وجود أحكام تنص على إيجاد ترتيبات تيسيرية معقولة، على أساس الإعاقة، إلا أنها تطبق بشكل مقيد. ودفعت البروفيسورة نولان بأن وضع معاهدة دولية، على غرار ما اقترح كل المتكلمين والمتكلمات في الاجتماع تقريباً، أمرٌ ضروري لمعالجة حقوق كبار السن بموجب القانون الدولي بطريقة متعددة الجوانب أساسها الحقوق، وأكدت أن من شأن وجود معايير قانونية دولية أن يعزز الحماية التي تتيحها النظم الإقليمية. ولا توجد في الوقت الراهن مقاربة شاملة من هذا القبيل على المستويين الإقليمي والدولي، ما يجعل حماية كبار السن في جميع أنحاء العالم هدفاً بعيد المنال.

45- وسلط السيد مينزان الضوء على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإنشاء إطار إقليمي لحماية كبار السن، وأنه بدأ ذلك بإنشاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام 1987. فقد أُنشئت اللجنة الأفريقية بموجب المادة 30 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتشمل وظائفها المنصوص عليها في المادة 45 إنشاء آليات فرعية مثل اللجان الخاصة والأفرقة العاملة. وشددت اللجنة الأفريقية في قرارها بشأن حقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا على ضرورة أن تيسر الدول إجراء بحوث مقارنة بشأن كبار السن وذوي الإعاقة، واستخدام النتائج التي يُتوصل إليها في سن تشريعات أدق بشأن القضايا المتعلقة بكبار السن[14]. وخلال الدورة العادية السادسة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي في عام 2016، اعتمدت الجمعية البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا[15]. وبالرغم من توقيع 25 دولة على البروتوكول، إلا أنه لم يدخل حيز النفاذ بعدُ. وصدّقت 14 دولة على الاتفاقية -أي أقل من الدول الـ 15 اللازمة لتدخل حيز النفاذ. وأكد السيد مينزان الدروس الهامة المستفادة للفترة بين صياغة بروتوكول عام 2016 وبين بروتوكول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا في عام 2018. وأضاف أن الفرق الرئيسي بينهما هو زيادة الوعي والمعرفة والفهم والاعتراف بالتحديات التي يواجهها الأفراد ذوو الإعاقة. فقد دأبت اللجنة الأفريقية على رفع مستوى الوعي من خلال المؤتمرات وحلقات النقاش والمشاركة مع الدول الأعضاء الـ 55. ويجري العمل على إعداد تقرير أساسي عن الإطار القانوني المتعلق بحقوق كبار السن في الدول الأعضاء؛ وبمجرد نشره وإتاحته، سوف يدعم عملية وضع استجابات معززة للتصدي للتحديات التي يواجهها كبار السن. ويُعتبر الإسهام المحتمل للبروتوكول الأفريقي بشأن حقوق كبار السن إسهاماً هاماً، إذ أنه ينشئ معايير دنيا أساسية يمكن تعزيزها باعتماد إطار قانوني دولي لها. واختتم السيد مينزان كلمته بدعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى كامل تعاونها ودعمها، مشدداً على أن هذا التعاون ضروري لوضع صك دولي شامل لحقوق الإنسان المكفولة لكبار السن.

46- وتحدثت السيدة بوليدو عن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن[16] التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في عام 2015، ودخلت حيز النفاذ في عام 2017. وترمي الاتفاقية إلى تعزيز وحماية وكفالة تمتع كبار السن بكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة لهم على قدم المساواة مع غيرهم، ما يسهم في إدماجهم واندماجهم ومشاركتهم في المجتمع بشكل كامل. ومن خلال وضع إطار قانوني واضح، ستُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الحقوق، إذ هي بمثابة مصدر إلهام لدول المنطقة لاعتماد قوانين وسياسات جديدة. وشدّدت السيدة بوليدو على أن بالإمكان الاسترشاد باجتماع الخبراء في عمليات وضع صك دولي ملزم قانوناً.

(14) African Commission on Human and Peoples' Rights, resolution ACHRP/Res.143(XXXXV)09 (https://achpr.au.int/en/node/754).

(15) انظر https://au.int/sites/default/files/treaties/36438-treaty-0051_-_protocol_on_the_rights_of_older_persons_e.pdf.

(16) انظر https://www.oas.org/en/sla/dil/docs/inter_american_treaties_A-70_human_rights_older_persons.pdf.

47- وأجمع الخبراء على الاعتراف بالتحديات الفريدة التي يواجهها كبار السن عبر العالم. وسلطوا الضوء على أن التحديات الناشئة ما تزال في كثير أحيان من دون معالجة داخل الأطر الدولية القائمة، وناقشوا بعض جوانب حقوق كبار السن التي تتناولها الصكوك الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واتفق الخبراء على أنه لا يوجد صك دولي واحد لحقوق الإنسان يعالج جميع القضايا المتعلقة بكبار السن بشكل كاف أو شامل.

48- ولن تسد القوانين الإقليمية لحقوق الإنسان فجوات المعايير القانونية إلا جزئياً، وقد لا يغطي ذلك جميع جوانب حقوق كبار السن. فمن شأن صك دولي ملزم قانوناً أن يخفف من الفجوات القائمة، وذلك بمعالجة القضايا التي جرى تجاهلها أو لم تطور ضمن الأطر المعاصرة. ويمكن لصك دولي أيضاً أن يعزز بشكل كبير تنفيذ الأطر الإقليمية. وبينما قد تختلف أولويات فرادى الدول في مجال تعزيز حقوق كبار السن وحمايتها، فمن شأن وجود صك دولي ملزم قانوناً أن يتيح التوجيه بشأن التشريعات الملائمة والدعم والانتصاف والمساءلة. ومن شأن وضع معايير وقواعد موحدة في جميع البلدان أن يزيد من إبراز أهمية كبار السن والاعتراف بهم أصحاب حقوق في الساحة العالمية، ويضمن تركيز الاهتمام على من هُم في أمس الحاجة إليها.

49- وشدد العديد من الخبراء على أن صياغة صك دولي ملزم قانوناً ينبغي أن تستفيد من تجربة الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية القائمة، وتعمل على معالجة أوجه القصور الكامنة فيها لضمان حماية حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن. وأبرزوا أن الصك ينبغي أن يضمن لكبار السن حياة خالية من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال في جميع الأوساط. وذكر الخبراء، مثل الخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السيدة عطية واريس، والسيد ماثيوز، والسيدة بيسناث على وجه التحديد، أن من الضروري إدراج عنصر تخصيص الموارد، ولغة مناسبة ومحترمة، وجميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وبالنظر إلى السياق الحالي والدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات، اتفق بعض الخبراء، مثل السيد ماثيوز والبروفيسورة فيورينكي-سينغ، على ضرورة وضع أحكام قوية ومفصلة للتعاون والمساعدة الدوليين. وأكد العديد من الخبراء، لا سيما البروفيسورة فيويرينكي-سينغ والبروفيسورة نولان، ضرورة أن يكون للصك الشامل والملزم قانوناً هيئة رصد خاصة به لضمان تنفيذه بشكل فعال، وأن تتعاون الدول في هذا الصدد.

حاء- العنف الهيكلي

50- يُلاحَظ العنف الهيكلي ضد كبار السن في سياقات بعينها، بما في ذلك المجالات السياسية والبيئية والمالية.

51- وشددت السيدة سليب على أن التزامات الدولة بمنع العنف وسوء المعاملة والإهمال تمتد لتشمل جميع الأوساط، بما في ذلك مناطق النزاع ومؤسسات الرعاية والسجون. وسلطت الضوء على المخاطر الكبيرة التي يواجهها كبار السن في هذه الأوساط. وشدد السيد ماثيوز على أنه غالباً ما يُنظر إلى كبار السن خلال الأزمات على أنهم عبء أو مستفيدون سلبيون من المساعدات، بالرغم من أن لهم أدواراً حيوية بصفتهم مقدمي الرعاية وقادة المجتمع وبناة السلام، ودعا إلى تغيير هذه النظرة نحو الاعتراف بإسهاماتهم ودعمها. ودعت السيدة ميلز، استناداً إلى تجاربها مع الأفراد في النزاعات المسلحة، إلى إعادة تقييم تعاريف التمييز في السياقات المذكورة أعلاه. وحثت الدول على ضمان الحقوق الأساسية لكبار السن وإتاحة الخدمات لهم على قدم المساواة. وإضافة إلى ذلك، سلطت الضوء على الأثر السلبي لانخفاض المعاشات التقاعدية ونقص الدخل لكبار السن، لا سيما خلال حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة.

52- وشددت السيدة ميلز على أن إهمال كبار السن وانتهاك حقوقهم أمر مزمن ومنهجي. وشدد السيد ماثيوز على أن التحديات التي تواجهها كبيرات السن تتطلب اهتماماً كبيراً في الحالات الإنسانية وحالات النزاع، ودعا الدول الأعضاء إلى التمسك بالقانون الدولي الإنساني، وإدراج كبيرات السن في خططها وتجديد التزامها بالتعاون الدولي. واتفق جميع الخبراء على أن هناك أدلة ضخمة استمدت من النزاعات تثبت الإهمال المنهجي لكبار السن. ودعوا إلى وضع أحكام قانونية واضحة وقوية وشاملة من خلال معاهدة دولية مكرسة لمعالجة التحديات الفريدة والأشكال المتعددة للتمييز والإقصاء التي يواجهها كبار السن خلال النزاعات والأزمات الإنسانية.

53- وسلطت البروفيسورة وويرينكي-سينغ والسيد ماثيوز وخبراء آخرون الضوء على تنامي الأثر غير المتناسب لأزمة المناخ على كبار السن، ما يؤثر على تمتعهم بحقوقهم. وأكدت البروفيسورة فيويرينكي-سينغ أن على جميع الدول التزامات بحماية حقوق كبار السن في سياق تغير المناخ، وذلك بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع تفاقم أزمة المناخ، يواجه كبار السن آثاراً غير متناسبة تؤثر على تمتعهم بحقوقهم في الحياة والصحة والغذاء والسكن ومستوى معيشي لائق. والعديد من كبار السن الذين يعيشون في المناطق الريفية أكثر عرضة لتغير المناخ. وعند مواجهة الكوارث الطبيعية التي تجبر الناس على الفرار، غالباً ما يتخلف كبار السن عن الركب في ظل نقص الموارد الأساسية، ويتعرضون لخطر المزيد من الآثار المرتبطة بالمناخ، واحتمال تعرضهم للعنف. واتفق كل من البروفيسورة فيويرينكي-سينغ والسيد ماثيوز على أن التمييز على أساس السن يفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ، ويفضي في الوقت نفسه إلى تهميش كبار السن واستبعادهم من عمليات صنع القرار. وبالنظر إلى أن كبار السن يتأثرون بشكل غير متناسب بتغير المناخ، فمن الضروري إدراج احتياجاتهم وحقوقهم مباشرة في المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي تحدد مسؤوليات الدول والمسؤوليات العالمية في مجال تغير المناخ. وتطرقت البروفيسورة فيويرينكي-سينغ إلى أهمية قضية عُرضت مؤخراً أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[17]، حيث اعتُرف فيها بأن كبيرات السن يعانين بشكل غير متناسب نتيجة تغير المناخ، وأن الدول ملزمة قانوناً باتخاذ الإجراءات المناسبة. ومن شأن الاعتراف الصريح والحماية الشاملة لحقوق كبيرات السن، من خلال صك جديد ملزم قانوناً، أن يتيح أداة حاسمة لمعالجة تنامي الآثار الشديدة والمتفاوتة لأزمة المناخ على كبيرات السن. ومن الضروري، عند وضع هذا الصك، ضمان مشاركة كبار السن والمنظمات التي تمثلهم بشكل جدي. وأشارت الخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى أن الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي العالمي يمكن أن تؤثر بقوة على كبار السن، وأنه في السياق المحدد لتغير المناخ، غالباً ما تُتخذ التدابير الرامية إلى التخفيف من الأثر العام لتغير المناخ على حساب حقوق كبار السن.

54- وشدد الخبراء على أنه يجب على الدول اتخاذ تدابير ملموسة لحماية صحة كبار السن ومسكنهم وسبل عيشهم وسلامتهم لأنهم يواجهون تهديدات تغير المناخ، بما في ذلك من خلال إتاحة الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية والدعم الموجهة لتلبية احتياجاتهم. ويجب على الدول، فرادى وجماعات، أن تحشد الموارد المالية والتقنية لبناء القدرة على الصمود بين جميع السكان، لا سيما في البلدان النامية، لمنع ومعالجة الآثار المرتبطة بتغير المناخ التي تضر بكبار السن بشكل غير متناسب. وذُكرت أمثلة توضح كيف أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الحاجة إلى الحفاظ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الكوارث المناخية، وكيف قدمت لجنة القضاء على التمييز العنصري إرشادات بشأن مواجهة الآثار غير المتناسبة لتغير المناخ على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ذات الأصول العرقية. ودعت البروفيسورة فيويرينكي-سينغ إلى اعتماد صك دولي مكرس وملزم قانوناً، له هيئة رصد خاصة به لرصد المعاهدة، لتوفير إرشادات شاملة ومنهجية دعماً لحقوق كبار السن في مواجهة أزمة المناخ.

(17) European Court of Human Rights, *Verein Klima Seniorinnen Schweiz and Others v. Switzerland*, Application No. 53600/20, Judgment, 9 April 2022.

55- وسلطت السيدة بيسناث الضوء على الروابط الموجودة بين حقوق الإنسان ودور الدولة وسياسات الاقتصاد الكلي. وينطوي دور الاقتصاد على السماح للبشر بالازدهار واحترام عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة في الوقت نفسه. وينبغي معالجة العوائق الهيكلية للفقر والتمييز من خلال تركيز حقوق الإنسان على السياسات. وينبغي للدول الأعضاء أن توسع نطاق سياساتها الاقتصادية لتعظيم الموارد اللازمة لإعمال جميع حقوق الإنسان، وضمان حقوق كبار السن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بما في ذلك من طريق تنفيذ سياسات ضريبية تدرجية، وضمان دفع القطاع الخاص نصيبه العادل، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز إدارة الضرائب. وإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع سياسات صناعية شاملة لتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما حقوق كبار السن، وضمان حصول البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الأدوية والمعدات الطبية الأساسية بإنتاجها محلياً. ومن شأن الاعتراف بخدمات الرعاية والمكافأة عليها أجراً من خلال رسمنتها أن ينشئ فرص عمل، ويحسِّن جودة الرعاية، ويولد إيرادات ضريبية. وختاماً، ينبغي تعزيز السياسات المبنية على الأدلة، المستندة إلى بيانات تتعلق بالسن والجنس والعرق والدخل ومكان السكن.

56- ووافقت السيدة بيسناث والخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الرأي مع البروفيسورة غوش، وسلطتا الضوء على الآثار السلبية العميقة لتدابير التقشف على حماية حقوق الإنسان، لا سيما لكبار السن. وأشارتا إلى أن هذه التدابير، المتجذرة في السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة الرامية إلى خفض نفقات الدولة، تقوض قدرة الدول على تزويد سكانها بالموارد التي تمكِّنهم من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتُبر التقشف في المجتمعات التي تعرف التمييز على أساس السن مصدر قلق رئيسي لأن الإنفاق العام المتعلق بكبار السن غالباً ما يكون أول شيء يجري خفضه. ويفضي خفض الإنفاق العام على الصحة والتعليم إلى إضعاف شبكات الأمان الاجتماعي الضرورية لرفاهية كبار السن. فقد أضعفت سياسات التقشف العديد من النظم الصحية الوطنية، على نحو ما اتضح خلال جائحة كوفيد-19 عندما لم يستطع العديد من البلدان الاستجابة للأزمة بشكل قوي. وتفضي تدابير التقشف إلى زعزعة استقرار نظم المعاشات التقاعدية، ما يعرض أمن كبار السن المالي للخطر، فيضطرون إلى العيش بالمشاركة في الأعمال غير الرسمية. وتفضي تقلبات العملة وعدم الاستقرار المصرفي إلى زيادة تآكل موارد كبار السن المالية. ويمكن أن يفضي عدم استقرار الدخل المالي إلى تفاقم العنف وسوء المعاملة داخل الأسر، حيث يصبح كبار السن معتمدين على الدعم الأسري الذي قد يكون منقطعاً أو لا يتوافر أصلاً. ورددت الخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الشواغل المرتبطة بعدم كفاية الدعم المالي وتوافر المعاشات التقاعدية، وأشارت إلى أن متوسط العمر المتوقع في أفريقيا يتراوح بين 61 و65 سنة، مع تفاوت أعمار المتقاعدين وتباين احتياجاتهم الصحية. وشددت على أهمية زيادة الوعي بشأن هذه الفئة السكانية وإعادة تقييم الأساس المنطقي لمعاشاتها التقاعدية وغيرها من أشكال الدعم المصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها.

57- ودعت السيدة بيسناث وخبراء آخرون إلى اقتصاد أساسه حقوق الإنسان يعطي الأولوية لاحتياجات الناس والمجتمع، ويستثمر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضمن أن تسترشد السياسات الاقتصادية بمعايير حقوق الإنسان حتى يتمكن الجميع من العيش حياة كريمة.

الجزء الختامي

58- أشار أليخاندرو بونيلا غارسيا، رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة في جنيف، إلى أن العالم مكان يتزايد فيه العنف، وأن الناس في جميع مراحل الحياة معرضون للخطر، وأن كبار السن يتأثرون بشكل خاص بأشكال العنف الجديدة والقديمة على السواء. ودعا إلى إعادة تأكيد الالتزام بالأطر القانونية التي تتيح حماية أفضل لكبار السن.

59- واختُتم الاجتماع بملاحظات من السفير كارلوس فورادوري، الممثل الدائم للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، الذي سلط الضوء على الجهود الإقليمية والدولية التي تبذلها الأرجنتين لحماية حقوق كبار السن، وركز على الرعاية والدعم والمساعدة المالية وسياسات الخدمات الاجتماعية. وشدد على أن اجتماع الخبراء أظهر بوضوح الحاجة الملحة لمعالجة الفجوات الكبيرة في حماية كبار السن، بما في ذلك عدم وجود بيانات مصنفة ضرورية لفهم تجاربهم، وضعف لجوئهم إلى القضاء، والحساسية تجاه كبار السن في مرافق الرعاية والمؤسسات الحكومية. ودعا إلى اعتماد مقاربة متعددة الجوانب تراعي آراء كبار السن واحتياجاتهم واستقلاليتهم، وحث على تكثيف الجهود لحماية حقوقهم ودعمها.

60- وذكرت مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بيغي هيكس، في معرض تلخيصها المناقشات أنه بالرغم من الجهود المبذولة حالياً، ما يزال كبار السن يعانون من الوصم والتهميش والتمييز والتنميط، التي تتقاطع مع قضايا الضعف والمخاطر والمسؤولية. وسلطت الضوء على الحاجة الملحة لوضع إطار عمل شامل وملزم قانوناً متجذر في حقوق الإنسان، واختتمت الاجتماع بالدعوة إلى تعاون قوي لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

61- ينبغي أن تعتمد الدول صكاً دولياً شاملاً وملزماً قانوناً بشأن حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن. يجب أن يعالج الصك على وجه التحديد العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم، وسد الفجوات الموجودة في التعاريف، والحماية فيما يتعلق بالتمييز على أساس السن والتمييز ضد كبار السن. وينبغي ضمان حماية مناسبة في جميع السياقات، بما في ذلك الأزمات السياسية والبيئية والمالية. وعند صياغة الصك ينبغي:

(أ) الاستفادة من تجارب الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية القائمة، ومعالجة عيوبها وأوجه قصورها، والعمل على أن تغطي القضايا الناشئة مثل تأثير الأزمات العالمية والنزاعات المسلحة والعقوبات والديون الخارجية على كبار السن؛

(ب) استخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة والالتزامات المالية المعززة والمتكاملة لدعم تنفيذ حقوق كبار السن؛

(ج) إدراج التعاون الدولي والمساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم المالي لضمان حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن؛ وضرورة أن يشجع الصك على هذا التعاون بشكل قوي؛

(د) إدراج آلية قوية للرصد والإبلاغ لضمان الامتثال والمساءلة.

62- وإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول، عند التصدي للعنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم، أن تضطلع بما يلي:

(أ) إنشاء آليات لجمع شامل للبيانات المتعلقة بالعنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم وتحليلها ونشرها، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات والحقوق الخاصة بكبيرات السن ومجتمع الميم، وكبار السن من السكان الأصليين وغيرهم من الأقليات؛ وينبغي تصنيف البيانات حسب السن وغيره من الفئات ذات الصلة، وينبغي أن تتعاون المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشكل استباقي مع المكاتب الإحصائية الوطنية لتعزيز جهود جمع البيانات وتحليلها؛

(ب) التعرف على جميع أشكال العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم، سواء في الأوساط العامة أو الخاصة، التي ترتكبها جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، والتصدي للعنف الهيكلي؛ ويجب مواءمة جميع السياسات الوطنية بشكل صريح، بحيث تغطي جميع أشكال العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم، على أن تكون مصممة لتلبية الاحتياجات المعقدة والمتنوعة لكبار السن؛

(ج) تعزيز الأطر القانونية للتصدي للعنف ضد كبار السن في الأوساط العائلية والمؤسساتية على السواء، بما في ذلك إنشاء آليات قضائية يسهل اللجوء إليها وآليات للإبلاغ تكون في المتناول، ضماناً لاستفادة كبار السن من هذه النظم بفعالية؛

(د) تنفيذ السياسات والبرامج المشتركة بين الأجيال التي تعزز الشمول الرقمي، بما في ذلك بإتاحة برامج ميسرة لمحو الأمية الرقمية لضمان حصول كبار السن، على قدم المساواة، على المعلومات والخدمات والفرص التي يتيحها العصر الرقمي، والعمل على حمايتهم من عمليات النصب والاحتيال عبر الإنترنت؛

(هـ) تعديل البنى التحتية والمرافق لتلبية احتياجات السكان من كبار السن، بما في ذلك تحسين تدريب أخصائيي الرعاية الصحية ورسمنة خدمات الرعاية والدعم والتعويض عنها؛

(و) تنفيذ برامج التثقيف والتوعية لمكافحة التمييز على أساس السن والتمييز ضد كبار السن بالعمل عن كثب مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وضرورة أن تعزز هذه البرامج إحداث نقلة نوعية في الاعتراف بإسهامات كبار السن في المجتمع والاقتصاد وتقديرها؛

(ز) المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية التي تركز على حماية حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن وتنفيذها، وضمان حظر محدد للعنف وسوء المعاملة والإهمال.